



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

## دولة رئيس مجلس الوزراء

**الموضوع:** التقرير الرابع لجنة متابعة المواقبيع المتعلقة بسلامة الغذاء

**المرجع:** قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥/٣٩ (تشكيل لجنة متابعة المواقبيع المتعلقة بسلامة الغذاء)

عطأً على المادة الثالثة من القرار رقم ٢٠١٥/٣٩ (تشكيل لجنة متابعة المواقبيع المتعلقة بسلامة الغذاء)، أرفع لدولتكم التقرير الرابع لجنة.

للتفضل بالإستلام.

رئيسة اللجنة

المهندسة سلام يموت

رئاسة مجلس الوزراء	٦٧٩/٩/١٤
رقم الورود	٥/٦٨٣
التاريخ	.....
الرقم	٤٨٨/٤
جهة الابداع	.....
التاريخ	.....



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

## التقرير الرابع للجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء

ترفع لجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء والمشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2015/39 (قرار مجلس الوزراء رقم 43 تاريخ 27/11/2014) تقريرها الرابع المتضمن مشروع استماراة كشف موحدة ومشروع آلية تنسيق.

مهمة اللجنة الأساسية هي التنسيق بين الوزارات في مواضيع سلامة الغذاء ولذلك كان لا بد من وضع آلية تنظم هذا التنسيق، لا سيما ان قانون سلامة الغذاء المعجل رقم 35 تاريخ 24/11/2015 يتضمن قبول صريح بدور الإدارات المعنية بسلامة الغذاء وينص على التنسيق بينها وبين الهيئة. ولكي تحقق اللجنة هدفها، وضعت منذ اجتماعها الأول خطة عمل تضمنت أربعة بنود:

- توثيق مهام الوزارات
- توحيد المعايير
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمرافق الغذائية والكشفات عليها
- إنشاء موقع الكتروني

عملت اللجنة خلال عام ونصف على تحقيق النتائج في البنود الأربع بشكل متوازن آخذة بعين الاعتبار المراحل التي سبق للوزارات أن بدأتها. وفي هذا التقرير، ترفع اللجنة لدولة رئيس مجلس الوزراء توصياتها لاعتماد:

- استماراة موحدة لأعمال الرقابة على سلامة الغذاء من قبل جميع المعنيين
- آلية التنسيق بين الوزارات المعنية بسلامة الغذاء

*(Handwritten signatures and initials)*

### الاستماراة الموحدة:

خلال المرحلة التي سبقت هذا التقرير، ركزت اللجنة عملها على توحيد المعايير من خلال انجاز استماراة كشف موحدة تعتمدها جميع الجهات الرقابية، كلّ في نطاق صلاحياتها وذلك بهدف توحيد النظرة الى حالات عدم المطابقة وكيفية معالجتها.

لذلك انجزت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليبنور، بطلب من اللجنة، الدليل التوضيحي للقواعد العامة لصحة الغذاء وهو الوثيقة المرجع للمعنيين من القطاعين العام والخاص لا سيما في الرقابة من قبل الجهات المعنية بسلامة الغذاء.

اعتمدت اللجنة هذا الدليل كأساس لوضع استماراة كشف موحدة : هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي يجب التدقير فيها خلال اعمال الكشف على المرافق الغذائية، والتي يمكن ان تأتي مطابقة او غير مطابقة او مطابقة جزئياً للمؤشر المطلوب.

هذه المؤشرات المبينة اعلاه هي نفسها التي يتم ادخالها ضمن قاعدة البيانات الخاصة بتسجيل المرافق الغذائية (LENFER). ويمكن من خلال قاعدة البيانات هذه الحصول على تقارير حول اي من المرافق او قطاعات الانتاج الغذائي، كما يمكن الحصول على تقارير احصائية وطنية تبين ما هي المؤشرات التي يصعب على المرافق الغذائية تطبيقها. وهكذا يمكن للمعنيين من اي من السلطات المختصة اللوج الى قاعدة البيانات للحصول على المعلومات المطلوبة حول اي من مرافق الغذاء.

### آلية التنسيق:

لقد رسمت اللجنة أهدافها ووضعت خطة عمل للوصول إلى تغيير بنوي في منهجية العمل بين جميع المعنيين، وأدخلت مفهوم الشراكة الحقيقة. وت تكون آلية التنسيق، من خمسة عشر بندأً، تقسم على ثلاثة محاور كالتالي:

#### **1- على الصعيد التنظيمي**

تشكل المصفوفة التي تبين أدوار الإدارات المعنية بسلامة الغذاء، وفق كل من مراحل السلسلة الغذائية حجر أساس هذا المحور. كما يتضمن المحور تحديد دليل مرجعي يحتوي على كافة النصوص القانونية المتصلة بشؤون الغذاء وسلامته.

## 2- على الصعيد الميداني

يشكل اعتماد المعاشرة اللبنانية رقم 656 حول القواعد العامة لصحة الغذاء، دون سواها والدليل التوجيهي الخاص بها، مرجعاً أساسياً في عمليات الرقابة والتفتيش على المرافق الغذائية . وقد تم على اساسها اعتماد استماره الكشف الموحدة للرقابة على المرافق الغذائية.

## 3- على صعيد التعاون وتبادل المعلومات

يشكل نظام السجل الوطني الموحد للمرافق الغذائية في لبنان (LENFER) حجر أساس هذا المحور وهو الآن في مرحلة التجربة من قبل الوزارات المعنية لوضع اللمسات الأخيرة. يتضمن LENFER:

- تعيين ضابط اتصال معلوماتية في كل من الادارات المعنية.
- توحيد التصنيف والترميز لمختلف قطاعات المرافق الغذائية.
- توحيد تصنيف، تبويب وترميز مختلف حالات عدم المطابقة المحتملة في مجال سلامة الغذاء.
- تفعيل التواصل بين المعنيين وتبادل المعلومات حول نتائج التفتيش على مرافق الغذاء.
- وضع نظام إلكتروني للإنذار السريع بين الوزارات المعنية.

بناء لما نقدم، من مصفوفة ادوار الوزارات، والاستمارة الموحدة، وقاعدة البيانات، ونقط اتصال محددة للمتابعة (اعضاء اللجنة)،

وبما ان لبنان يتبع نظام متعدد السلطات في مجال سلامة الغذاء، أصبح بمقدور اللجنة اقتراح آلية للتنسيق بين الوزارات في ما يتعلق بمواضيع سلامة الغذاء.

وعليه نرفق ربطاً آلية التنسيق المقترحة متنبئاً اتخاذ القرار المناسب بما يضمن تبني الوزارات لهذه الآلية والتزام العمل بها. كما نقترح دعوة المعنيين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الى لقاء تعرض من خلاله آلية التنسيق وانجازات اللجنة.

العقيد د. حسن أيوب

عضو

ممثل وزارة الداخلية والبلديات

السيدة وفاء حوماني

عضو

ممثلة وزارة الصحة العامة

المهندس فريد كرم

عضو

ممثل وزارة الصحة العامة

المهندسة مريم عيد

عضو

ممثلة وزارة الزراعة

السيد امين ذبيان

عضو

ممثل وزارة السياحة

السيدة سمر مالك

عضو

ممثلة وزارة البيئة

السيد غسان صبّاح

عضو

ممثل وزارة البيئة

المهندسة روكسان مكرزل

عضو

ممثلة وزارة الداخلية والبلديات

المهندسة لينا عاصي

عضو

ممثلة وزارة الصناعة

الدكتور اياد بو يزبك

عضو

ممثل وزارة المالية/ادارة الجمارك

السيد جهاد فاعور

عضو

ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة

المهندس حيدر معاوية

عضو

ممثل وزارة الطاقة والمياه

المهندسة سلام يموت

رئيسة اللجنة

ممثلة رئاسة مجلس الوزراء

القاضي نديم الناشف

عضو

ممثل وزارة العدل